(ح) شارك في الجلسة كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا عن طريق التداول بالفيديو من فيينا ولواندا، على التوالي.

(ط) مثل الكويت (رئيسة المجلس) نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها.

(ي) تكلم ممثل غينيا الاستوائية أيضا باسم كوت ديفوار وجنوب أفريقيا.

(ك) الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والبحرين، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

(ل) مثّل ألمانيا وزير الدولة للشؤون الخارجية الاتحادية؛ ومثل بولندا (رئيسة المجلس) وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثّل الولايات المتحدة وزير خارجيتها.

(م) تكلّم ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة الدول العربية، باستثناء العراق؛ وتكلّم القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك باسم ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية.

(ن) إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

(س) إسبانيا، وإستونيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

(ع) الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة.

39 – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

في عام 2019، عقد المجلس خمس جلسات، بما في ذلك ثلاث جلسات رفيعة المستوى، في ما يتعلق بالبند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين". ومن بين الجلسات الخمس، عقدت جلستان في شكل إحاطتين، وعقدت جلسة في شكل مناقشة، وعقدت جلستان في شكل مناقشتين مفتوحتين[699].وفي عام 2019، اتخذ المجلس قرارا واحدا[700] وأصدر بيانا رئاسيا واحدا في ما يتعلق بهذا البند[701]. وركزت جلستان على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بمسائل السلام والأمن في عام 2019[702]. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى أديس أبابا لعقد الاجتماع التشاوري السنوي الثالث عشر المشترك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر[703]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

(699) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(700) القرار 2457 (2019).

(701) انظر S/PRST/2019/5.

(702) انظر S/PV.8473 و S/PV.8650.

(703) لمزيد من المعلومات عن البعثة، انظر الجزء الأول، القسم 34.

وفي 27 شباط/فبراير 2019، بمبادرة من غينيا الاستوائية، التي تولت الرئاسة في ذلك الشهر[704]، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى للنظر في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بإسكات البنادق في أفريقيا[705]. وفي بداية الاجتماع، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2457 (2019)، الذي رحب فيه بتصميم الاتحاد الأفريقي على تحقيق هدفه المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، وشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز جهودهما لتنسيق مشاركتهما بطريقة متعاضدة، على كامل نطاق الاستجابات المحتملة للنزاع[706]. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها كل من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسبل إنهاء النزاعات في أفريقيا من خلال مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020. وذكرت وكيلة الأمين العام أن الشراكة الاستراتيجية بين

(704) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 13 شباط/فبراير 2019 (S/2019/169).

(705) انظر S/PV.8473.

(706) القرار 2457 (2019).

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أصبحت حجر الزاوية في مبادرات الأمم المتحدة للسلام والأمن في أفريقيا. وسلطت الضوء على عمل المنظمتين في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال. وأكدت كذلك أنه من الحيوي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لأفريقيا في تحقيق إسكات البنادق. وأشار الممثل السامي للاتحاد الأفريقي إلى التقدم المثير للإعجاب المحرز في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك إطار عام 2017 المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وسلم في الوقت ذاته أيضا بأن المسائل المتعلقة بالحوكمة والقيادة ما زالت مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار والنزاعات في أفريقيا. ومن المهم التجاوب مع دعوات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. فالعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي ترد على التهديدات نيابة عن الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وحذر المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات من أن مبادرة من قبيل إسكات البنادق بحلول عام 2020 ليست سوى أداة للتخفيف من حدة النزاعات، ستكون بلا مغزى في غياب الحوكمة الرشيدة والتغيير العاجل للعوامل الهيكلية المسببة للنزاعات. وأضاف أن أجزاء عديدة من أفريقيا تقترب من نقطة تحول خطيرة، ودعا أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراءات جماعية. وأقر أعضاء المجلس بالطابع الطموح لمسألة بناء أفريقيا خالية من النزاعات وركزوا على أهمية معالجة العوامل التي تسهم في العنف في القارة، مثل سوء الحوكمة والفساد والتخلف. وفي هذا الصدد، دعا أعضاء المجلس إلى زيادة التعاون وأكدوا مساهمات كل منهم في هذا المجال. وتكلم وزير الخارجية والتعاون لغينيا الاستوائية، الذي ترأس الجلسة، بصفته ممثلا لبلده، فدعا المجلس إلى مواصلة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أن منظومة السلم والأمن الأفريقية ينبغي أن تشكل الإطار المركزي لتعاون المجلس في إطار الفصل الثامن مع الاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن. وأشاد ممثل الكويت بالتعاون الهائل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار الفصل الثامن من الميثاق، وأشار إلى أن وضع ولايات قوية للمجلس وتوفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به ضروريان للحفاظ على التطورات الإيجابية بين المنظمتين. وشدد المتكلمون أيضا على أهمية توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام الأفريقية من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة[707]، وكذلك هيكل إقليمي قوي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[708].

وفي 12 آذار/مارس 2019، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بشأن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة والتزامه بتعددية الأطراف[709]. وسلط الممثل السامي الضوء على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولا سيما في بعثات حفظ السلام في أفريقيا، وحل النزاعات، والمصالحة، ودعم الأولويات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. وأقر أعضاء المجلس بالتزام الاتحاد الأوروبي ومساهمته في تعددية الأطراف وأعربوا عن تقديرهم لتعاونه مع الأمم المتحدة. وأكد عدة أعضاء في المجلس أهمية التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بالمسائل في أفريقيا[710]. وبالإضافة إلى ذلك، ارتأى ممثل الكويت أن التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وسيلة ناجعة قد تثمر عن حلول فعالة لبعض النزاعات القائمة في منطقته. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يشاطر الاتحاد الأوروبي تركيزه الأكيد على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيد العالمي في ظل اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي، ولكنه ارتأى أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع تحديد توجهه السياسي المستقل. وأعرب عن قلقه من استخدام التدابير التقييدية والجزاءات أداة رئيسية في مجال السياسة الخارجية، وأشار إلى أن أثر هذه الخطوات الأحادية مشكوك فيه للغاية ويزيد من إضعاف الدول النامية. وركز ممثل الصين على ثلاثة مجالات للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهي دعم تعددية الأطراف، والتمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه باحترام سيادة الدول، وتعزيز التنمية المستدامة.

(707) انظر S/PV.8473 (إندونيسيا، وكوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، والصين، والكويت، واليابان، والنرويج، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وإيطاليا، وكندا).

(708) المرجع نفسه، (غينيا الاستوائية، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، وكوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وكازاخستان، وجيبوتي، وسلوفاكيا، وجمهورية كوريا).

(709) انظر S/PV.8482.

(710) المرجع نفسه، (ألمانيا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا).

وفي 13 حزيران/يونيه 2019، بمبادرة من الكويت، التي تولت الرئاسة في ذلك الشهر[711]، عقد المجلس جلسة لمعالجة مسألة التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية[712]. وخلال الجلسة، أُصدر بيان رئاسي يشجع على أن يعقد الأمين العام لجامعة الدول العربية إحاطة سنوية، وكذلك عقد اجتماع سنوي غير رسمي بين أعضاء المجلس وأعضاء مجلس جامعة الدول العربية[713]. وفي هذا البيان الرئاسي، أكد المجلس أيضا أهمية التعاون والتنسيق ثلاثيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ورحب بافتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتّصال في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في حزيران/يونيه 2019. وخلال الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية. وأشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية بالمبادرة الرامية إلى الارتقاء بمستوى الشراكة بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن وفقا للإطار العام الذي ينظمه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى الديناميات السياسية الداخلية في مجلس الأمن، وكذلك إلى التعقيدات والتوترات في النظام العربي التي تحد من قدرته على الاستجابة بشكل جماعي، فأعرب عن اقتناعه بأن تعزيز الشراكة التعاونية مع الأمم المتحدة يشكل وسيلة لا غنى عنها لتمكين كل من مجلس الأمن وجامعة الدول العربية من تحمل مسؤولياتهما الجوهرية والاضطلاع بواجباتهما على نحو أفضل في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين في المنطقة. وفي المناقشة التي تلت ذلك، ركز أعضاء المجلس على أثر وفوائد زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، الذي يشهد نزاعا قائما في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، وكذلك عدم استقرار في السودان والعراق. وتكلم نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، بصفته ممثلا لبلده، فذكر أن الجلسة عقدت لتعزيز المبدأ المنصوص عليه في المادة 52 من الفصل الثامن من الميثاق ويمكن اعتبارها بداية مرحلة جديدة للتعاون بين المنظمتين[714]. واتفق العديد من أعضاء المجلس على أهمية الشراكة الفعالة بين المنظمتين في منع نشوب النزاعات والوساطة[715].

وفي 25 أيلول/سبتمبر 2019، بمبادرة من الاتحاد الروسي، الذي تولى الرئاسة في ذلك الشهر[716]، أجرى المجلس مناقشة وزارية بشأن إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية[717]. وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من الأمين العام، وكذلك الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، والأمين العام بالنيابة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ونائب الأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة. وفي تلك الإحاطات، بيَّنوا أطرهم الخاصة التي وضعت لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وأفغانستان وأكدوا أهمية التعاون. وعقب الإحاطات، ركز أعضاء المجلس على أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. وأشار أعضاء المجلس، وغيرهم من المتكلمين، إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات ومبادراتها لمكافحة الإرهاب في مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية. وشدد بعض أعضاء المجلس أيضا على ضرورة الاحترام التام للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف[718].

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استمع المجلس إلى إحاطة عن التعاون الإقليمي مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجال الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين المنظمتين القائمة على مجموعة من الآليات، بما في ذلك إطار عام 2017 المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن[719]. وعقب

(711) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 31 أيار/مايو 2019 (S/2019/455).

(712) انظر S/PV.8548.

(713) S/PRST/2019/5.

(714) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء الثامن، القسم الأول.

(715) انظر S/PV.8548 (بولندا، وفرنسا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وبيرو، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية).

(716) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/742).

(717) انظر S/PV.8626.

(718) المرجع نفسه، (بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

(719) انظر S/PV.8650.

الإحاطتين اللتين قدمهما كل من الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، رحب أعضاء المجلس بالتعاون المتزايد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالي الاستجابة للأزمات ومنع نشوب النزاعات، وتكلموا عن الاجتماع السنوي للمجلسين الذي عقد في أديس أبابا يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر. وركز أعضاء المجلس أيضا على مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها مجلس الأمن من خلال الأنصبة المقررة، فأكدوا أهمية زيادة القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل ودعم عمليات السلام التي تقودها أفريقيا[720]. وتكلمت أيضا وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء في جنوب أفريقيا باسم كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، فأكدت على أن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه وتشكل الشراكة والتعاون بين المنظمتين في المستقبل هي التضافر المجدي والشامل، والنُهُج المشتركة والعامة، والآليات الاستشارية الفعالة، ولا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا، شددت على ضرورة ترجمة بعض الالتزامات التي تعهد بها كلا المجلسين إلى نتائج ملموسة والارتقاء بها والانتقال من العموميات في ما يتعلق بالشراكة والتعاون إلى خطوات حاسمة وعملية يمكن أن يتخذها مجلس الأمن، بشكل خاص، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بشكل عام، لتحقيق التنفيذ الكامل للشراكة الاستراتيجية.

(720) المرجع نفسه، (الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والصين، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والكويت، وبلجيكا).

الجلسات: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها من الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8473 27 شباط/فبراير 2019	إسكات البنادق في أفريقيا رسالة مؤرخة 13 شباط/فبراير 2019 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/169)	مشروع قرار S/2019/179 قدمته 52 دولة عضوا[أ]	56 دولة عضوا[ب]	سبعة مدعوين[ج]	كل أعضاء المجلس[د]، وكل المدعوّين[هـ]	القرار 2457 (2019) 15-0-0
S/PV.8482 12 آذار/مارس 2019	الاتحاد الأوروبي			الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية	كلّ أعضاء المجلس، والطرف المدعو	
S/PV.8548 13 حزيران/يونيه 2019	التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية رسالة مؤرخة 31 أيار/مايو 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/455)			الأمين العام لجامعة الدول العربية	الأمين العام، وكل أعضاء المجلس[و]، والطرف المدعو	S/PRST/2019/5
S/PV.8626 25 أيلول/سبتمبر 2019	إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2019/742)		13 دولة عضوا[ز]	الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، والأمين العام بالنيابة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ونائب الأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لآسيا الوسطى	كلّ أعضاء المجلس[ج]، و 11 مدعوا في إطار المادة 37[ط]، وكلّ المدعوّين الآخرين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها من الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8650 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019	الاتحاد الأفريقي تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759)			الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيسةُ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	13 عضوا في المجلس(ي)، وكل المدعوّين(ك)	

(أ) إثيوبيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، ورومانيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، ومصر، والمغرب، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، واليابان.

(ب) إثيوبيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنن، وبوتسوانا، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، ومالطة، ومالي، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، واليابان.

(ج) وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020؛ والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ والمراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ ووكيل وزارة العلاقات مع الدول للكرسي الرسولي.

(د) مثل غينيا الاستوائية (رئيسة المجلس) وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون؛ ومثّل ألمانيا وزير الدولة للشؤون الخارجية الاتحادية.

(هـ) مثّل غواتيمالا نائب وزيرها للشؤون الخارجية. وتكلّم ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وتكلّم ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي؛ وتكلّم ممثل لبنان باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك باسم أوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

(و) مثل الكويت (رئيسة المجلس) نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها؛ ومثّل بولندا وزيرها للشؤون الخارجية.

(ز) أذربيجان، وأرمينيا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومنغوليا، والهند.

(ح) مثّل بلجيكا نائب رئيس وزرائها ووزيرها للمالية والتعاون الإنمائي؛ ومثل الصين مستشار الدولة ووزير الشؤون الخارجية؛ ومثّل غينيا الاستوائية وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون؛ ومثل فرنسا وزير الدولة المنتدب لدى الوزير المعني بالشؤون الأوروبية والخارجية؛ ومثّل ألمانيا وزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية؛ ومثّل الكويت نائب رئيس وزرائها ووزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثّل بولندا وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية؛ ومثل الاتحاد الروسي (رئيس المجلس) وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثّل جنوب أفريقيا وزيرها للعلاقات الدولية والتعاون.

(ط) لم يُدل ممثلا أفغانستان وتركمانستان بأي بيان. وكان جميع المتكلمين المدعوين في إطار المادة 37 ممثلين على المستوى الوزاري.

(ي) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم غينيا الاستوائية وكوت ديفوار)، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ومثل جنوب أفريقيا (رئيسة المجلس) وزيرتها للدفاع وشؤون المحاربين القدماء.

(ك) شارك في الجلسة كل من الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسةُ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي عن طريق التداول بالفيديو من جيبوتي.